كلمة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

السفيرة **نجلا رياشي**

خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(شرم الشيخ 13-17 كانون الأول 2021)

معالي الوزير **حسن عبد الشافي أحمد** رئيس المؤتمر،

معالي الدكتورة **غادة والي** المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة،

السيدات والسادة ممثلو الدول الأعضاء،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتكلم أمامكم اليوم، ممثلةً الحكومة اللبنانية، في أرفع المحافل الدولية المختصة، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في نسخته التاسعة المنعقدة في جمهورية مصر العربية الشقيقة.

اسمحوا لي في البدء أن أشكر جمهورية مصر العربية على الاستضافة الكريمة وحفاوة الاستقبال وحسن التنظيم، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC على كافة الجهود التي بذلها في الإعداد لهذا المؤتمر. كما أودّ أن أهنئكم السيد الرئيس (الوزير اللواء **حسن عبد الشافي أحمد**، رئيس هيئة الرقابة الإدارية لجمهورية مصر العربية)، ومكتب الرئاسة، على انتخابكم لإدارة أعمال المؤتمر. دعوني أيضاً أتوجّه بالشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، الرئيسة السابقة للمؤتمر، على كافة الجهود التي بُذِلت في فترة رئاستها.

السيدات والسادة،

منذ المؤتمر السابق للدول الأطراف في 2019، شهد لبنان تفاقماً غير مسبوقٍ لأزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يُعدّ الفساد أحد مسبباتها الرئيسية. ترافق ذلك مع تفشي جائحة كوفيد-19، ووقوع كارثة انفجار مرفأ بيروت المفجعة في الرابع من شهر آب 2020، ثم استقالة الحكومة وانتقالها إلى تصريف الأعمال. قلّصت هذه الأحداث من فرص النجاح في تنفيذ استراتيجيّتنا الوطنية لمكافحة الفساد بشكل فعّال وفق الخطة المرسومة، ولكنها لم تُوقف السعي من أجل تنفيذ ما أمكن من بنودها.

هذا ويهمّني اليوم أن أبلغكم أن لبنان، الذي التزم بمتطلبات شراكة الإصلاح والنهوض وإعادة الإعمار بالرغم من الأزمات المتراكمة المشار إليها آنفاً، يؤكد التزامه مكافحة الفساد سبيلاً أساسياً للخروج من أزماته الحالية. وهو يعيد التشديد على التزامه باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى الدور الهام لمؤتمر الدول الأطراف في ضمان تعميم فوائد هذا الصك الدولي، والحثّ على حُسن تطبيقه من قبل كافة الدول الأعضاء.

سأنتهز المناسبة أيضاً للإعراب عن سرورنا بانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمكافحة الفساد، في نيويورك بين 2 و4 حزيران 2021، وبالإعلان السياسي الصادر عنها بعنوان: "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". بالتوازي، أرحّب بصدور إعلان شرم الشيخ، الذي حمل عنوان: "تعزيز التعاون الدولي في ميدان منع الفساد ومحاربته خلال فترات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها"، والذي كان للبنان الشرف بأن يكون في طليعة الدول التي انخرطت في جهود صياغته، وشاركت في رعايته. فهذه الوثيقة الدولية جاءت لتتناول جانباً بالغ الأهمية والراهنية في ميدان التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، ولاسيّما في ضوء التجربة المريرة التي عاشها عالمنا خلال السنتين الأخيرتين وما يزال، في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19.

السيدات والسادة،

لعلّنا متفقون على أن الوقاية من الفساد ومحاربته يقتضيان الركون إلى مقاربة شمولية Comprehensive Approach، تأخذ في عين الاعتبار الجهود الدولية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بما في ذلك التدابير التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الفساد. ولن تكتمل مساعي التصدّي لتحدّي الفساد إذا لم تكن المرأة شريكاً كاملاً فيها، ما يستدعي إيلاء أهمية قصوى لتعزيز المنظور الجندري في آليات التصدي للفساد على كافة المستويات.

هذا، ويبقى التعاون الدولي وسيلة أساسية لمواجهة الفساد البنيوي الذي يجتاح العديد من بلدان العالم، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء الشراكات بين كل جماعات المصالح، والتي تشمل الدول والهيئات الدولية المعنية والأكاديميا ومنظمات المجتمع المدني.

فلبنان مثلاً، استفاد من التعاون الوثيق مع الهيئات الأممية ذات الصلة، وفي طليعتها الـ UNDP والـ UNODC، والمبادرات الدولية كمبادرة ستار StAR. أما على المستوى الإقليمي، فقد نَشَط في إطار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) والتي كان أحد مؤسسيها.

يتّخذ هذا التعاون أشكالاً كثيرة، وبوسعه أن يغيّر الكثير، إن في مجال الدعم التقني وبناء القدرات، أو في مجال استرداد الموجودات، على سبيل المثال لا الحصر، وهما بابان شديدا الأهمية بالنسبة لبلادي.

ففي موضوع استرداد الموجودات، أصدر لبنان في أيار 2020 دليلاً للتعاون الدوليّ معه من أجلِ استرداد الأموال المتأتية عن الفساد، مثبّتاً التزامَه بمبادئ التعاون الدولي واسترداد الموجودات ذات الصلة، علماً بأنّه كان قد نال "جائزة التميّز" من قبل مبادرة ستار على مساهماته التعاونية ذات الصلة، والتي أثمرت نتائج ملموسة، كتوقيف وتسليم مسؤولين مدانين للعراق الشقيق، وإعادة أموال مسروقة لتونس الشقيقة.

الحضور الكريم،

إن الحكومة اللبنانية تعتبر ملف مكافحة الفساد الموضوع الأهم والأبرز في خطتها الإنقاذية، والمدماك الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والخروج بالبلاد من الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تعصف بها. ويشرّفني أن أنتهز فرصة مخاطبتكم من هذا المنبر للتأكيد باسم الحكومة اللبنانية على وجود إرادة سياسية حازمة لدينا لإحداث فارق نوعيّ في باب الوقاية من الفساد ومكافحته، وبشكلّ يلبّي طموحات اللبنانيين، ويلاقي نداءات شابات وشبان لبنان الذين يتطلّعون إلى دولة المواطنة والمساءلة وحكم القانون.

في هذا السياق، تقتضي الإشارة إلى عدد من الخطوات التي تم إحرازها بالفعل في هذا المسار الطويل الذي نلتزم بخوضه، فيما نعي تماماً أوجه تحدّياته المختلفة:

لقد جاء إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في 12/أيار/2020 تتويجاً لالتزامات لبنان الداخلية والدولية بحيث أصبح لدى لبنان، ولأول مرة في تاريخه، استراتيجية لمكافحة الفساد ذات محصّلات واضحة ومخرجات قابلة للتحقق مع معايير لقياس التقدم المحرز. وقد تمحورت محصلات الاستراتيجية حول:

1. استكمال تشريعات مكافحة الفساد وفق المعايير الدولية.
2. التأسيس لمبادرات جديدة تعنى بتعزيز النزاهة في الوظيفة العامة.
3. إقرار قانون عصري وشامل يعنى بالشراء العام.
4. دعم الجهود الإصلاحية للنظام القضائي من منظور مكافحة الفساد.
5. العمل على مبادرات جديدة لتطوير قدرات الأجهزة الرقابية.
6. إتاحة دور أكبر للمجتمع المدني في نشر وترسيخ اتفاقية النزاهة.
7. إطلاق مبادرات لاتخاذ تدابير وقائية ضد الفساد على المستوى القطاعي وهي من المقاربات التي انفرد بها لبنان عن غيره في الاستراتيجيات الوطنية.

فقد تميّزت الإستراتيجية بوجود إطار تنفيذي واضح لها، من خلال لجنة وزارية ولجنة فنية معاونة وفرق عمل تعمل على المخرجات المحددة في الإستراتيجية، مع إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وفريق دعم تنفيذ قانون حماية كاشفي الفساد، وفريق دعم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وفريق مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية وإعداد تقارير التقييم الذاتي.

وقد صدر أول تقرير رسمي يعرض التقدّم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والتحديات التي واجهتها بعد مرور ستة عشر شهراً على إقرارها. سعى التقرير لأن يكون موضوعيّاً، ومتسقًا مع الإطار التنفيذي الوارد في متنها، وأساساً مرجعيّاً يتيح المراكمة على ما تمّ تحقيقه خلال الفترات السابقة وصولاً إلى نتائج أفضل في المستقبل.

ولعلّ أبرز الإنجازات الوطنية التي حققها لبنان، في إطار مخرجات الإستراتيجية، هي:

1. إقرار مجموعة من القوانين أهمها: قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد، وقانون الشراء العام، وقانون التصريح عن الذمّة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع.
2. تعديل مجموعة أخرى من القوانين منها: قانون حماية كاشفي الفساد، وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
3. انتخاب عضوين من أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تعهدت الحكومة بتعيين بقية الأعضاء فور انعقاد جلساتها.
4. الموافقة على الخطة الوطنية لدعم تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية وبالتشاور مع المجتمع المدني.
5. البدء بتطبيق منظومة مكافحة الإثراء غير المشروع.
6. إصدار قانون استعادة الأموال المتأتّية عن جرائم الفساد وإعداد دليل تعاون دولي بخصوصها.

توازياً، وبالعودة إلى الآليات المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أشير إلى أنّ لبنان انخرط في المرحلة الثانية من آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، واتخذ مبادرة لإشراك منظمات المجتمع المدني في العملية، بحيث يعمل حالياً على إدماج ملاحظاتها ومساهماتها على تقرير التقييم الذاتي المتوقع ايداعه سكريتارية الـ UNODC في الأسابيع المقبلة.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الإنجازات أعلاه، ما كان ليتم في هذه الظروف القاسية، لولا وجود فئة من مسؤولين وصنّاع قرار وقضاة وموظّفين تؤمن بخيار مكافحة الفساد وسيلة للنهوض بلبنان لتجاوز أزماته، ومدعومة من أطراف دولية لم توفر أي جهد للدفع قدماً في ملفات مكافحة الفساد وتحديداً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما وسكرتارية UNODC. كما أتوقّف عند المساهمة الهامة لعدد من منظمات المجتمع المدني التي واكبت الجهود الرسمية، ووفّرت قيمةً مضافةً لها، لا سيّما لناحية جهود الرقابة المجتمعية التي مارستها، وعملها في مجال التوعية العامة، ومناصرة الإصلاحات المطلوبة في هذا المجال.

لكنّنا مدركون تماماً أن الطريق ما زالت في بدايتها، وهي محفوفة بالمصاعب والتحديات. ونحن مدركون بنفس القدر أنّ التصدّي الفعّال لهذه التحديات لم يعد ترفاً، بل بات حاجة حيوية لنهوض لبنان من كبوته ولاستمرار رسالته في المنطقة والعالم.

السيدات والسادة،

إن الفساد ظاهرة هدّامة تفتك ببلداننا وتستنزف طاقاتها، حارمةً إياها من وقودٍ لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق، وإذ أتوجه بالشكر لجميع من ساهم في إنجاز ما تحقق، أعاهدكم على الاستمرار بالعمل، بمؤازرة كافة أصدقاء لبنان الدوليين الحاضرين هنا، ودعمهم الذي نتّكل عليه اليوم كما دائماً، لكي تكون الإنجازات على قدر التطلّعات في مكافحة هذه الآفة الخطيرة.

نجح العالم، بالتعاون وبناء جسور الشراكة، في تطوير وتعميم لقاحات فعّالة لمواجهة كوفيد 19 في فترة قياسية. آن لنا، معاً، إيجاد وتعميم اللقاح الحاسم لمكافحة آفة الفساد.

شكراً السيد الرئيس.